Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية في ضوء التجارب اللبنانية والعربي

نبيلة أحمد حمزي[1]، أ.د. هاني عبده[2]، د. ضحى الأشقر[3]، د. عبير الأسمر[4]

طالبة دكتوراه – جامعة بيروت العربية[1]

رئيس قسم الاجتماع – جامعة الإسكندرية[2]

إستاذ الإجتماع المساعد – جامعة بيروت العربية[3&4]

استلام البحث:23-09-2025 مراجعة البحث :18-10-2025 قبول البحث:10-11-2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أحد أهم الفاعلين في التنمية المحلية والوطنية. تناولت الدراسة المفاهيم النظرية للتنمية بأبعادها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والمحلية — موضحةً أن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي، بل عملية شاملة تستهدف الارتقاء بالإنسان والمجتمع. كما تناول البحث الدور التنموي للجمعيات الأهلية في دعم التعليم، والصحة، وتمكين المرأة، وتنمية المجتمعات الريفية، وتحسين مستوى المعيشة، مع إبراز التجربة اللبنانية والعربية كنموذجين لتكامل الجهود بين الدولة والمجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية أصبحت شريكًا استراتيجيًا في التنمية المستدامة، إلا أن فاعليتها ما زالت تواجه تحديات تتعلق بالتمويل، والبيروقراطية، وضعف التنسيق المؤسسي. ولذلك اقترح البحث إطارًا استراتيجيًا لتفعيل دور الجمعيات يقوم على ثلاثة محاور رئيسة: تعزيز الشراكات التشاركية، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية. وتؤكد النتائج أن تمكين الجمعيات الأهلية وتحسين بيئتها القانونية والإدارية يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق تنمية وطنية مستدامة قائمة على المشاركة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – التنمية المحلية – الجمعيات الأهلية – المجتمع المدني – التنمية المستدامة – لبنان – العالم العربي.

Abstract:

This study aims to examine the role of non-governmental organizations (NGOs) in achieving economic and social development, considering them as key actors in local and national development processes.

The research explores the theoretical framework of development in its multiple dimensions—economic, social, human, and local—clarifying that development is not merely economic growth but a comprehensive process aimed at enhancing human and societal well-being. It highlights the contribution of NGOs in supporting education, health, women's empowerment, rural development, and improving living standards, focusing on the Lebanese and Arab experiences as models of collaboration between the state and civil society. Findings indicate that NGOs have become strategic partners in sustainable development, yet their effectiveness remains hindered by challenges related to funding, bureaucracy, and weak institutional coordination. Accordingly, the study proposes a strategic framework for strengthening NGOs' developmental roles based on three key pillars: building participatory partnerships, reinforcing transparency and good governance, and enhancing institutional and human capacities. The study concludes that empowering NGOs and improving their legal and administrative environment are essential steps toward achieving inclusive and sustainable national development grounded in participation and social justice.

Keywords: Economic Development – Social Development – Local Development – NGOs – Civil Society – Sustainable Development – Lebanon – Arab World.

المقدمة

تُعد التنمية في العصر الحديث الركيزة الأساسية التي تسعى من خلالها المجتمعات إلى تحقيق التقدم والرفاهية الإنسانية، إذ لم تعد التنمية تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل أصبحت عملية شاملة تشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية والبيئية. فالتنمية الحقيقية هي التي تستهدف بناء الإنسان وتمكينه، وتحقيق التوازن بين حاجاته الفردية ومتطلبات مجتمعه في إطار من العدالة والاستدامة.

ومع تصاعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، برزت الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي يساند جهود الدولة في تحقيق التنمية، من خلال مساهماتها في تحسين الخدمات الاجتماعية، وتنمية القدرات البشرية، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وقد أثبتت التجارب الميدانية، خصوصًا في لبنان وبعض الدول العربية، أن الجمعيات الأهلية أصبحت ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لما تمتلكه من مرونة تنظيمية، وقربها من المجتمع، وقدرتها على استثمار الموارد المحدودة بكفاءة عالية.

وانطلاقًا من هذا الواقع، يسعى هذا البحث إلى دراسة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستجلاء التحديات التي تواجهها، واقتراح آفاق تطوير عملها لتصبح شريكًا استراتيجيًا فاعلًا في التنمية الوطنية.

مشكلة البحث

على الرغم من تعدد الجمعيات الأهلية في العالم العربي واتساع نطاق أنشطتها، إلا أن مردودها التنموي ما زال دون المستوى المأمول، بسبب ضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة، وتشتت الجهود، وغياب الشفافية، واعتمادها الكبير على التمويل الخارجي. كما أن معظم هذه الجمعيات تفتقر إلى الأطر الاستراتيجية التي تمكّنها من التحول من العمل الخيري إلى العمل التنموي المؤسسي القائم على التخطيط والمشاركة المجتمعية.

من هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل الرئيس:

كيف يمكن للجمعيات الأهلية أن تؤدي دورًا فاعلًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني؟

أسئلة البحث

يتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

1. ما المفهوم الشامل للتنمية وأنواعها وأبعادها الأساسية؟
2. ما الدور الذي تؤديه الجمعيات الأهلية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
3. ما التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في ممارسة أدوارها التنموية؟
4. كيف يمكن تعزيز قدرات الجمعيات الأهلية لتصبح شريكًا فاعلًا في التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وعملية، من أبرزها:

أهمية علمية:

يثري الأدبيات المتعلقة بعلاقة المجتمع المدني بالتنمية المستدامة، من خلال تحليل الدور التنموي للجمعيات الأهلية. كما يسهم في توضيح مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية في السياق العربي واللبناني.

أهمية عملية:

يساعد صُنّاع القرار والباحثين في وضع سياسات تنموية تشاركية تعتمد على تفعيل المجتمع المدني، يقدم نموذجًا استراتيجيًا مقترحًا لتطوير أداء الجمعيات الأهلية وتعزيز شراكاتها مع الدولة والقطاع الخاص. كما يُبرز التجربة اللبنانية كنموذج يمكن الإفادة منه في الدول العربية الأخرى.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. توضيح المفهوم الشامل للتنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمحلية.
2. تحليل دور الجمعيات الأهلية في دعم جهود التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.
3. تحديد أبرز التحديات والعقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في العمل التنموي.
4. اقتراح آليات واستراتيجيات تطويرية لتعزيز دور الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة.
5. تقديم إطار استراتيجي عملي للشراكة بين الجمعيات الأهلية والقطاعين العام والخاص.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات من المصادر النظرية والميدانية المتاحة، وتحليلها بطريقة علمية منهجية لبيان طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والتنمية. وقد تم توظيف المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم والمصطلحات الأساسية الخاصة بالتنمية وأنواعها، والمنهج التحليلي لتفسير دور الجمعيات الأهلية والعوامل المؤثرة في أدائها، مع الاستفادة من النماذج العربية واللبنانية كتطبيقات واقعية. واعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات الحديثة والتقارير الدولية(UNDP ، ESCWA، OECDذات الصلة، بالإضافة إلى الدراسات العربية التي تناولت المجتمع المدني والتنمية المستدامة، للوصول إلى نتائج علمية تدعم الفهم المتكامل لدور الجمعيات في التنمية.

المبحث الأول: التنمية وأبعادها في المجتمعات المعاصرة

المطلب الأول: المفهوم والنظريات العامة للتنمية

الفرع الأول–مفاهيم التنمية

تُعد التنمية من المفاهيم المحورية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، إذ تعبّر عن عملية ارتقاء المجتمع وانتقاله من حالة الثبات إلى التقدم عبر الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق الرفاهية الشاملة.

فالتنمية لغة يُشتق مصطلح التنمية من الجذر (نمى)، أي الزيادة والنماء والارتفاع، مما يفيد معنى التطور والازدهار والارتقاء (صعب، 1985: 14). **أما اصطلاحًا**، فتُعرّف التنمية بأنها عملية شاملة ومتواصلة تشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهدف إلى إحداث تغيير نوعي في حياة الأفراد والمجتمعات من خلال التخطيط العلمي واستثمار الموارد الذاتية (محمود، 2007: 10؛ غيث، 1981: 12).

وقد قدّمت المؤسسات الدولية تعريفات متعددة للتنمية؛ إذ ترى الأمم المتحدة أنها "عملية مرسومة لتقدم المجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا تعتمد على مبادرة المجتمع المحلي ومشاركته" (حلاوة، 2010: 47)، في حين عرّفتها هيئة التنمية الدولية الأمريكية بأنها "فعل اجتماعي يساعد الناس على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ اعتمادًا على مواردهم الذاتية" (زايد، 1980: 63). كما أشار الحبيب (1421هـ: 478) إلى أنها "زيادة تراكمية ودائمة في الإنتاج والخدمات عبر استخدام الجهود العلمية"، بينما رأى رشيد (14 :1986) أنها "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بهدف رفع مستوى المعيشة". ويؤكد رزيق (13 :2004) أن التنمية متعددة الأبعاد، لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تشمل جميع مجالات الحياة وتُحدث تحولات عميقة وشاملة.

وفي ضوء هذه المفاهيم، تُفهم التنمية الحديثة على أنها عملية إنسانية ومجتمعية واعية تهدف إلى تفجير الطاقات الكامنة في المجتمع واستثمارها بصورة مثلى، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. فهي لم تعد مجرد نمو اقتصادي يُقاس بمعدل الإنتاج، بل أصبحت مفهومًا شاملًا للتغير البنيوي المستدام، يتكامل فيه الاقتصادي بالاجتماعي والثقافي والسياسي. وقد تطوّر المفهوم من التركيز على النمو الكمي في الخمسينيات إلى الاهتمام بالعنصر البشري والعدالة والاستدامة في السبعينيات، فيما عُرف لاحقًا باسم التنمية الشاملة أو البديلة (العيسوي، 2002: 32).

الفرع الثاني: أنواع ومجالات التنمية

عد التنمية عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية العامة للأفراد والمجتمعات. وهي لا تقتصر على بُعدٍ واحد، بل تشمل مجموعة من المجالات التي تتداخل فيما بينها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- **التنمية الاقتصادية:** تُعد التنمية الاقتصادية من أقدم وأبرز أنواع التنمية، وتركز على زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو المستدام في الإنتاج والخدمات .وتهدف إلى تحسين البنية الاقتصادية من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتوسيع فرص العمل، ورفع كفاءة استخدام الموارد. كما تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي، وتقليص الفوارق الطبقية، وتحسين مستوى المعيشة .ويؤكد بكري (1988: 63) أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الناتج المحلي، بل تمتد إلى تحسين نوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.
- **التنمية البشرية:** تركز التنمية البشرية على الإنسان باعتباره محور العملية التنموية وغايتها الأساسية .فهي تهدف إلى تنمية قدراته الفكرية والمهنية والصحية والاجتماعية، بما يُمكِّنه من المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة. وتُعد مفاهيم التعليم، والصحة، والمساواة، وتمكين المرأة من أبرز ركائزها، وقد تبنت الأمم المتحدة منذ عام 1990 مؤشر التنمية البشرية (HDI) كمقياس لتقييم التقدم في الدول، من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة :العمر المتوقع، مستوى التعليم، والدخل الفردي .ومن ثم، فإن التنمية البشرية تسعى إلى بناء إنسانٍ منتج، مبدع، ومتمكن من قيادة مجتمعه نحو المستقبل.
- **التنمية الريفية:** تستهدف التنمية الريفية تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، عبر توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والمياه، والكهرباء. كما تعمل على تعزيز الإنتاج الزراعي، وتنويع مصادر الدخل، وتمكين المجتمعات الريفية من المشاركة في اتخاذ القرار. ويُشير تشامبرز (Chambers, 2014: 12) إلى أن التنمية الريفية الحقيقية لا تقتصر على الزراعة فقط، بل تشمل تمكين الفلاحين، وتطوير المهارات المحلية، ومكافحة الفقر الريفي بما يحقق العدالة بين المناطق الحضرية والريفية.
- **التنمية الزراعية:** تركز التنمية الزراعية على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين جودة المحاصيل باستخدام الأساليب العلمية الحديثة، مثل التقنيات الزراعية المتقدمة، والري الحديث، وتحسين البذور، وإدارة الموارد المائية، ويرى الداهري (1998: 27) أن التنمية الزراعية تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية. كما تُعد عنصرًا حاسمًا في دعم التنمية الريفية الشاملة.
- **التنمية الاجتماعية:** تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد والجماعات عبر توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، والتأمين الاجتماعي. ويشير معجم *مفاهيم التنمية* (122 :2004)إلى أن التنمية الاجتماعية تعمل على تعزيز القدرات الذاتية للأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاندماج المجتمعي، وتمكين الفئات الضعيفة .وهي تسعى لخلق توازن بين النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بما يضمن استقرار المجتمع.
- **التنمية المستدامة:** تُعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، وتركز على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة، فهي تدعو إلى استخدام الموارد الطبيعية بشكل رشيد دون استنزافها، وتحقيق العدالة بين الحاضر والمستقبل. كما تشمل أبعادًا بيئية واقتصادية واجتماعية مترابطة. وقد عرّف تقرير "برونتلاند" (1987) التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها."

- **التنمية المحلية:** تُعد التنمية المحلية من الركائز الأساسية للتنمية الشاملة، إذ تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية من خلال مشاركة السكان المحليين في التخطيط والتنفيذ. ويرى عبد اللطيف (2001: 19) أن التنمية المحلية تُبنى على مبدأ الاعتماد على الذات والتكامل بين الجهود الشعبية والحكومية، من خلال تطوير المشاريع الصغيرة، وتحسين الخدمات والبنية التحتية، وتعزيز روح المواطنة والمشاركة، وتكتسب التنمية المحلية أهمية خاصة لأنها تُجسد العمل التنموي من القاعدة إلى القمة، مما يجعلها أكثر استدامة وملاءمة للواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل منطقة.

الفرع الثالث: نظريات التنمية

تعددت النظريات التي تناولت ظاهرة التنمية، إذ عكست كلٌّ منها منظورًا مختلفًا لتفسير عملية النمو والتغيير الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه النظريات التي شكّلت الإطار المفاهيمي للفكر التنموي الحديث:

أولاً: النظريات الاقتصادية

تركز هذه النظريات على تفسير عملية التنمية من منظور اقتصادي بحت، ومن أهمها:

1. **التحليل الكلاسيكي:** يرى آدم سميث أن تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي هما المحركان الأساسيان للنمو الاقتصادي، بينما اعتبر مالتوس أن النمو السكاني المفرط يمثل عائقًا أمام التنمية، في حين أكد ريكاردو أن التنمية تتأثر بـ قانون تناقص الغلة الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في المدى الطويل (عجمية والليثي، 2004: 69–73؛ Hunt & Lautzenheiser, 2015: 56–58).
2. **التحليل النيوكلاسيكي:** ركز على دور رأس المال والإدخار وسعر الفائدة في تحقيق النمو، معتبرًا أن التقدم التكنولوجي والمنافسة الحرة هما عاملان أساسيان للتغلب على القيود الطبيعية وتحقيق التنمية المستمرة (Barro & Sala-i-Martin, 2004: 45–48).
3. **نظرية المراحل التاريخية (روستو):** قدم روستو تصورًا لمراحل النمو عبر خمس مراحل تبدأ بـ المجتمع التقليدي وتنتهي بـ مرحلة الاستهلاك الواسع، موضحًا أن الدول النامية يمكنها بلوغ التقدم من خلال محاكاة مسار الدول المتقدمة باستخدام العلم والتكنولوجيا.(Cypher, 2014: 112)

ثانياً: النظريات الاجتماعية والنفسية

تربط هذه النظريات بين النمو الاقتصادي والتنمية من جهة، والخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد من جهة أخرى. يرى سملر أن التحديث يحدث نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، مما يؤدي إلى تحول المجتمع من البنية التقليدية إلى البنية الحديثة، في حين يرى إنجلز وليرنر وماكليلاند أن التنمية ترتبط بانتشار القيم الحديثة والتعليم والمشاركة السياسية، مما يؤدي إلى التحديث الاجتماعي الشامل (Inglehart & Welzel, 2010: 33–36).

ثالثاً: نظريات التنمية الشاملة

تمثل الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي، حيث تركز على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية ذاتية، وتدعو إلى الاعتماد على الذات وتعبئة الموارد المحلية. ويرى بول باران أن "التنمية المستقلة" هي أحد أهم استراتيجيات التحرر من التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية، من خلال بناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية (Amin, 1974: 215–218؛ Veyret, 2005: 12).

رابعاً: النظريات الاجتماعية للتنمية

تُعنى بتحقيق العدالة والمساواة وتحسين نوعية الحياة، وتشمل عدة اتجاهات:

- **نظرية التحديث** :ترى أن تبني القيم الحديثة والتعليم والمشاركة السياسية هو مفتاح التقدم (Inkeles & Smith, 1974).
- **نظرية التبعية** :تعتبر أن التخلف ناتج عن علاقات اقتصادية غير متكافئة مع الدول المتقدمة (Frank, 1967).
- **نظرية التنمية البشرية** :تركز على تنمية القدرات البشرية وتوسيع الحريات الفردية كوسيلة لتحقيق التنمية (Sen, 2014).
- **نظرية العدالة الاجتماعية** :تؤكد على التوزيع العادل للموارد والفرص كأساس للتنمية.(Rawls, 1971)
- **نظرية التنمية المستدامة** :تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية (Brundtland, 1987).
- **نظرية رأس المال الاجتماعي** :تُبرز دور الثقة والتعاون والمؤسسات الاجتماعية في تعزيز التنمية المجتمعية (Putnam, 2000).

خامساً: نظريات التنمية المحلية

تركز على تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في التنمية، تؤكد نظرية التنمية المجتمعية على تمكين الأفراد وبناء القدرات المحلية (Friedmann, 1992)، بينما تركز نظرية التنمية الاقتصادية المحلية على تحسين فرص العمل والقدرة التنافسية .(Porter, 1998) وتدعو نظرية التنمية التشاركية إلى إشراك المجتمع في اتخاذ القرار(Chambers, 1997) ، في حين تنطلق نظرية التنمية القائمة على الأصول من استثمار الموارد المحلية والمهارات الذاتية كأساس للنمو (McKnight & Kretzmann, 1993).

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية

تُعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية ثلاثية مترابطة تشكل **الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة** في أي مجتمع معاصر. فالتنمية الاقتصادية تُعنى بالنمو الإنتاجي وتحسين مستوى المعيشة، والتنمية الاجتماعية تركز على العدالة والمساواة وتمكين الإنسان، أما التنمية المحلية فتمثل البنية التنفيذية التي تُترجم تلك الأهداف على أرض الواقع من خلال المشاركة الشعبية والمجتمعية.

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية وتمكين الإنسان

تُعرَّف التنمية الاقتصادية بأنها عملية طويلة الأمد تهدف إلى زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات وتحسين نوعية الحياة .(Kuznets, 1966: 1)ويرى تودارو وسميث أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على رفع الدخل القومي فحسب، بل تشمل أيضًا تحسين التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل، مؤكدين أنها "عملية متعددة الأبعاد تشمل تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل وتوسيع فرص العمل.(Todaro & Smith, 2015: 15) "

أما أمارتيا سن (Sen, 2014: 3) فيقدّم منظورًا إنسانيًا عميقًا حين يرى أن التنمية الاقتصادية هي عملية توسيع الحريات الفردية والقدرات البشرية، مما يسمح للإنسان بالعيش الكريم وتحقيق إمكاناته. وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية وسيلة لتمكين الإنسان وليس مجرد هدف مادي بحد ذاته، إذ إن تحسين القدرات البشرية ينعكس بدوره على رفع الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام.

كما يرى جون هيكس أن جوهر التنمية الاقتصادية يكمن في "زيادة الدخل الحقيقي للفرد مع تحسين توزيع الموارد والفرص الاقتصادية .(Morishima, 2005: 45) "ومن ثمّ، فإن تمكين الإنسان اقتصاديًا من خلال التعليم، والعمل اللائق، والمشاركة، هو الطريق لتحقيق التنمية الحقيقية التي توازن بين الرفاه المادي والعدالة الاجتماعية.

ويُلاحظ أن الاقتصادات التي نجحت في تحقيق التنمية (ككوريا الجنوبية وماليزيا) ركزت على الاستثمار في رأس المال البشري والتقني، مما جعل الإنسان فاعلًا ومبدعًا في دورة الإنتاج. وهو ما ينسجم مع التوجهات العربية الحديثة التي تؤكد على أن "الإنسان هو الثروة الحقيقية وهدف التنمية ووسيلتها) "التقرير العربي للتنمية البشرية، 2021.(

الفرع الثاني: التنمية الاجتماعية كأساس للتنمية الشاملة

ترتبط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية ارتباطًا عضويًا، إذ تهدف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والتمكين، وتُعرّفها الأمم المتحدة بأنها "عملية تحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق الأساسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان.(Midgley, 2007: 12) " أما منظمة العمل الدولية فترى أنها تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل لائقة وحماية الفئات الهشة .(Drolet, 2014: 7)

ويُعدّ أمارتيا سن من أبرز من ربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية، إذ يرى أن التنمية هي توسيع الحريات الإنسانية والقدرات البشرية بما يسمح للأفراد بتحقيق إمكاناتهم في الحياة العامة.(Sen, 2014: 3) ، وفي الإطار ذاته، يؤكد جون فريدمان (1992: 34) على أن التنمية الاجتماعية هي "عملية تمكين المجتمعات المحلية لاتخاذ قراراتها الخاصة، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية."

بذلك، تُصبح التنمية الاجتماعية **إطارًا قيميًا وإنسانيًا** يُكمّل البعد الاقتصادي عبر تحقيق التماسك الاجتماعي، وتقليل الفوارق الطبقية، وضمان فرص متكافئة للجميع. فهي **الوجه الإنساني للتنمية الاقتصادية** الذي يضمن الاستدامة والعدالة.

الفرع الثالث: التنمية المحلية كركيزة للتنمية الوطنية

تُعد التنمية المحلية المستوى التطبيقي الأهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُترجم الأهداف الوطنية إلى خطط واقعية داخل المجتمعات المحلية، وتُعرفها الأمم المتحدة بأنها "عملية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمع محلي معين، من خلال مشاركة فعالة من أفراده ومؤسساته.(Ahmad & Abu Talib, 2015: 12) "

في حين تُعرّفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "عملية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين جودة الحياة على المستوى المحلي.(Lukkarinen, 2005: 7) "، ويرى جون فريدمان أن التنمية المحلية تُعنى بـ تمكين المجتمعات من اتخاذ قراراتها التنموية على أساس العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية (Friedmann, 1992: 34)، بينما يؤكد كورتون (Korten, 1990: 45) على أهمية الاعتماد على الذات والمشاركة المجتمعية في تحسين الظروف المعيشية.

وتكمن أهمية التنمية المحلية في كونها تمثل حلقة الوصل بين السياسات الوطنية والاحتياجات الفعلية للمجتمعات، إذ تُحقق مبدأ "من القاعدة إلى القمة"، وتعزز المشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ، وتُسهم في تحقيق العدالة المكانية. ومن خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من إدارة مواردهم، تخلق التنمية المحلية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتُرسخ مفهوم المواطنة الإنتاجية.

الفرع الرابع: النموذج العربي واللبناني في التنمية

شهد العالم العربي، ومنه لبنان، جهودًا متعددة في تطبيق سياسات التنمية، تباينت بين النجاحات المحدودة والتحديات المستمرة؛ ففي النموذج العربي، ركزت معظم الخطط التنموية منذ السبعينيات على النمو الاقتصادي المعتمد على الموارد الطبيعية، مع اهتمام متزايد في العقود الأخيرة بـ تمكين الإنسان والتنمية البشرية كمدخل رئيس للتنمية المستدامة. وقد تبنت الاستراتيجيات التنموية العربية الحديثة توجهات ترتكز على التعليم، والمشاركة المجتمعية، والحوكمة، ومكافحة الفقر، انسجامًا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.(UNDP, 2022)

أما في لبنان، فقد اتخذت التنمية طابعًا محليًا لا مركزيًا نسبيًا، نتيجة تنوع المجتمع اللبناني وتعدد مؤسساته الأهلية والمدنية، وقد لعبت البلديات والجمعيات المحلية دورًا مهمًا في تنفيذ المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات البنية التحتية، والتعليم، وتمكين المرأة. ومع ذلك، تواجه التنمية اللبنانية تحديات هيكلية تتعلق بالحوكمة والفساد وغياب التخطيط الوطني المتكامل.(ESCWA, 2020)

يُمكن القول إن النموذج اللبناني يعكس الطابع التشاركي والمجتمعي للتنمية المحلية، بينما يعكس النموذج العربي العام السعي نحو التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في إطار رؤية وطنية تسعى إلى تحقيق العدالة والاستدامة.

المبحث الثاني: الجمعيات الأهلية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للجمعيات الأهلية

تُعد الجمعيات الأهلية من أبرز مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل مشاركة المواطنين في العمل العام، وتعزيز روح التعاون والتكافل داخل المجتمعات. ويعود الاهتمام بها إلى إدراك الدول والمجتمعات لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر، وتمكين الفئات الضعيفة.

الفرع الأول: تعريف الجمعيات الأهلية ومفهومها العام

تختلف التعريفات المتعلقة بمفهوم الجمعيات الأهلية باختلاف المدارس الفكرية والمقاربات القانونية والاجتماعية، غير أن جوهرها يتمثل في **تنظيم إرادي طوعي** يقوم به الأفراد لخدمة أهداف اجتماعية أو إنسانية أو تنموية دون السعي لتحقيق الربح المادي.

فقد عرّفت **الأمم المتحدة** الجمعيات الأهلية بأنها:

"منظمات طوعية لا تسعى إلى الربح، تنشأ بمبادرة من المواطنين لتنظيم أنفسهم في إطار مؤسسي، بهدف معالجة مشكلات أو تلبية احتياجات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.(UN, 2003: 18) "

بينما يرى **جون كلارك** أن الجمعيات الأهلية هي "مؤسسات غير حكومية تعمل في المجالات التنموية والاجتماعية، تُعبّر عن مبادرات مجتمعية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة خارج نطاق الدولة والسوق.(Clark, 1995: 6) "

ويُعرّفها **إدوارد سالومون** بأنها "تجمعات منظمة ذات أهداف محددة تُدار ديمقراطيًا، تقوم على المشاركة التطوعية للمواطنين، وتسعى إلى تقديم الخدمات العامة أو الدفاع عن قضايا المجتمع.(Salamon, 1994: 13) "

أما في السياق العربي، فقد عرّفها **عبد الله شلبي** بأنها "تنظيمات أهلية تُنشأ بجهود تطوعية لتلبية احتياجات فئات المجتمع المختلفة، بعيدًا عن الأهداف التجارية أو السياسية المباشرة" (شلبي، 2002: 22).

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن الجمعيات الأهلية تتميز بعدة خصائص أساسية، أبرزها:

1. **الطوعية** :تنشأ بمبادرة فردية أو جماعية دون إلزام رسمي.
2. **الاستقلالية** :تعمل باستقلال نسبي عن أجهزة الدولة والقطاع الخاص.
3. **عدم الربحية** :لا تهدف إلى تحقيق أرباح مالية بل إلى خدمة المجتمع.
4. **الشرعية القانونية** :تعمل ضمن إطار قانوني ينظم أنشطتها.
5. **المشاركة المجتمعية** :تعتمد على تفاعل الأفراد والمجتمعات المحلية.

الفرع الثاني: النشأة والتطور التاريخي للجمعيات الأهلية

بدأ ظهور الجمعيات الأهلية الحديثة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، تزامنًا مع التحولات الصناعية والاجتماعية الكبرى، كوسيلة لتنظيم المبادرات الإنسانية والخيرية والتعليمية خارج سلطة الدولة. أما في العالم العربي، فقد ارتبط ظهور الجمعيات الأهلية بمرحلتين تاريخيتين رئيسيتين:

- **المرحلة الأولى (الخيرية والإغاثية):** بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان هدفها الأساسي تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين، مثل الجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية في مصر ولبنان وسوريا، وقد ركزت هذه الجمعيات على الأنشطة الاجتماعية التقليدية كإغاثة المحتاجين، ورعاية الأيتام، وبناء المدارس والمستشفيات (علي، 2008: 54).
- **المرحلة الثانية (التنموية والحقوقية):** مع النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت الجمعيات الأهلية تحولًا نوعيًا في أهدافها نحو قضايا التنمية والتمكين والمشاركة السياسية والاقتصادية. وأصبحت تلعب دورًا حيويًا في التنمية البشرية، وتمكين المرأة، وحماية البيئة، ومكافحة الفقر والبطالة .(Korten, 1990: 45)

وفي السياق اللبناني والعربي الحديث، تزايدت أهمية الجمعيات الأهلية بعد الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990)، حيث قامت بدورٍ محوري في إعادة الإعمار، ودعم اللاجئين، وتنمية المناطق الريفية، كما أصبحت شريكًا رئيسًا للحكومة في تنفيذ برامج التنمية المحلية.(UNDP Lebanon, 2019)

الفرع الثالث: أنواع الجمعيات الأهلية وأهدافها

تتنوع الجمعيات الأهلية من حيث مجال النشاط، والنطاق الجغرافي، والفئات المستهدفة، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1. **جمعيات خيرية وإنسانية:** تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والإغاثية للفئات الفقيرة أو المتضررة من الأزمات (مثل الجمعيات الخيرية والهيئات الطبية التطوعية).

2. **جمعيات تنموية:** تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التدريب المهني، وتمويل المشروعات الصغيرة، وتمكين المرأة والشباب.(Salamon, 1994: 18)
3. **جمعيات بيئية وثقافية:** تُعنى بحماية البيئة ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي وتعزيز القيم المجتمعية.
4. **جمعيات حقوقية وتمكينية:** تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة والشفافية، وتعزيز الديمقراطية والمواطنة الفاعلة.

وتتقاطع أهداف هذه الجمعيات مع أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، خاصة في ما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان التعليم الجيد والعمل اللائق.

الفرع الرابع: العلاقة بين الجمعيات الأهلية والتنمية

أثبتت التجارب أن الجمعيات الأهلية أصبحت اليوم **شريكًا رئيسيًا في التنمية الوطنية**، إذ تُكمل أدوار الدولة والقطاع الخاص من خلال:

- تعبئة الموارد المحلية والمجتمعية.
- تشجيع العمل التطوعي والمشاركة الشعبية.
- تنفيذ برامج ميدانية للتنمية الريفية والحضرية.
- بناء جسور الثقة بين الدولة والمجتمع.

ويشير كورتون (Korten, 1990: 47) إلى أن الجمعيات الأهلية تُعدّ من أكثر المؤسسات قدرة على الوصول إلى الفئات المهمشة، والتفاعل مع احتياجاتها الحقيقية. كما توضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية (UNDP, 2021) أن الجمعيات الأهلية أصبحت "أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي"، نظرًا لقدرتها على الابتكار المجتمعي والتدخل السريع في الأزمات.

تُعد الجمعيات الأهلية تجسيدًا عمليًا لفكرة المجتمع المدني الفاعل، فهي أداة للتنظيم الذاتي للمجتمع، ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تشاركية. فمن خلال استقلالها النسبي عن الدولة، وقدرتها على استثمار رأس المال الاجتماعي، تُسهم الجمعيات الأهلية في تمكين الإنسان، وتعزيز العدالة، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية. وبالتالي، فإن دعمها وتشجيعها يمثل ضرورة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة.

المطلب الثاني: الجمعيات الأهلية كفاعل في التنمية المحلية

تُعد الجمعيات الأهلية من أهم الفاعلين في التنمية المحلية، إذ تمثل الجسر الذي يربط بين الدولة والمجتمع، وتُترجم السياسات الوطنية إلى مشاريع واقعية تُنفذ على مستوى القاعدة الشعبية. فهي لا تعمل بمعزل عن أجهزة الدولة، بل تُكمل

دورها في مجالات التعليم والصحة والبيئة وتمكين المرأة، فضلًا عن تعزيز المشاركة المجتمعية. ومن ثم، تُسهم الجمعيات الأهلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة تنطلق من حاجات الناس وتستجيب لأولوياتهم.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية ودور الجمعيات الأهلية فيها

تُعرَّف التنمية المحلية بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية، من خلال إشراك الأفراد ومؤسسات المجتمع في تحديد أولوياتهم ومتابعة تنفيذها (Ahmad & Abu Talib, 2015: 12). ويرى جون فريدمان أن التنمية المحلية "هي تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات الخاصة بتنميتها، بما يحقق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.(Friedmann, 1992: 34) "

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فترى أن التنمية المحلية هي "عملية تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة من خلال تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Lukkarinen, 2005: 7). " وفي هذا الإطار، تعمل الجمعيات الأهلية كـ وسيط تنموي نشط بين الدولة والمجتمع، إذ تساعد على تعبئة الموارد المحلية، وتنظيم المبادرات الشعبية، وتحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة داخل المناطق الريفية والحضرية.

الفرع الثاني: الجمعيات الأهلية كقوة دافعة في تمكين المجتمعات المحلية

يرى **دافيد كورتون (Korten, 1990: 45)** أن الجمعيات الأهلية تمثل أحد أهم أدوات "التنمية المعتمدة على الذات"، لأنها تُعزّز **روح المشاركة والمسؤولية الجماعية**، وتشجع الأفراد على المساهمة في بناء مجتمعهم. فهي تُسهم في تمكين المجتمعات المحلية من خلال:

1. **تحفيز المشاركة الشعبية** :عبر إشراك المواطنين في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.
2. **تنمية القدرات المحلية** :بتدريب الأفراد على إدارة الموارد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. **تحقيق العدالة المكانية** :من خلال الاهتمام بالمناطق النائية والمحرومة.
4. **تعزيز رأس المال الاجتماعي** :ببناء شبكات من التعاون والثقة بين الأفراد والمؤسسات.

وقد أظهرت دراسات التنمية في الدول العربية أن الجمعيات الأهلية ساهمت في رفع الوعي التنموي لدى الأفراد، وفي خلق فرص عمل، وتحسين الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.(UNDP, 2021) ويؤكد روبرت تشامبرز (Chambers, 1997: 56) أن إشراك المجتمع المحلي في التنمية يضمن فاعلية واستدامة البرامج التنموية، لأن المجتمع هو الأدرى باحتياجاته وأولوياته.

الفرع الثالث: مجالات مساهمة الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية

تتعدد المجالات التي تمارس فيها الجمعيات الأهلية أدوارًا فاعلة في دعم التنمية المحلية، من أبرزها:

1. **المجال الاقتصادي :(Korten, 1990: 46؛ Porter, 1998: 22).**
   - دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال المحلية.
   - توفير برامج التمويل الصغير والتدريب المهني لرفع الكفاءة الإنتاجية.
   - المساهمة في إدماج الفئات المهمشة في النشاط الاقتصادي، خاصة النساء والشباب
2. **المجال الاجتماعي :(Midgley, 2007: 12؛ Drolet, 2014: 7).**
   - تنفيذ برامج التعليم ومحو الأمية والرعاية الصحية.
   - تعزيز العدالة الاجتماعية عبر خدمات الإغاثة والدعم النفسي والاجتماعي.
   - تمكين المرأة والمجموعات الهشة من خلال التدريب والتوعية.
3. **المجال البيئي والتنظيمي.**(Brundtland & Singh, 1987: 3) :
   - المساهمة في المبادرات البيئية المحلية، كإدارة النفايات وترشيد استهلاك المياه.
   - نشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة الاستدامة.
   - التعاون مع البلديات في مشاريع البنية التحتية.
4. **المجال الثقافي والمجتمعي:**
   - تنظيم الحملات الثقافية والتوعوية لتعزيز الهوية الوطنية والانتماء المجتمعي.
   - دعم المبادرات الشبابية والفنية المحلية كمحفز للتنمية الثقافية.

الفرع الرابع: الجمعيات الأهلية والتنمية المحلية في التجربة اللبنانية والعربية

في لبنان، تلعب الجمعيات الأهلية دورًا محوريًا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الصمود المحلي، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الخدمات العامة؛ فقد أسهمت هذه الجمعيات، خصوصًا بعد عام 1990، في تنمية المجتمعات الريفية، وإعادة إعمار القرى، ودعم اللاجئين، وتمكين النساء والشباب .(ESCWA, 2020) كما تُعد البلديات والجمعيات التنموية المحلية في لبنان نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاع الأهلي والقطاع العام في تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة. أما في الدول العربية الأخرى، فقد شهدت الجمعيات الأهلية توسعًا كبيرًا في العقدين الأخيرين، خصوصًا في مجالات التنمية الريفية، وتمكين المرأة، والتعليم غير النظامي، ورغم التحديات المتعلقة بالتمويل والبيروقراطية، فإن هذه الجمعيات أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحقيق اللامركزية التنموية وتعزيز الشراكة مع الحكومات.(UNDP, 2022)

وقد تبنت الاستراتيجيات التنموية العربية مؤخرًا نموذج "التنمية المحلية التشاركية" الذي يقوم على التعاون بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، انطلاقًا من مبدأ أن المشاركة المجتمعية هي جوهر التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التحديات وآفاق تعزيز الدور التنموي للجمعيات الأهلية

المطلب الأول: أبرز التحديات

رغم ما حققته الجمعيات الأهلية من نجاحات ملموسة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن واقعها في العالم العربي عمومًا، ولبنان خصوصًا، ما زال يواجه عدداً من التحديات البنيوية والمؤسسية التي تُحدّ من فعاليتها واستدامتها. ويمكن تصنيف أبرز هذه التحديات في ثلاثة محاور رئيسية :التمويل، الإطار القانوني، وضعف التنسيق المؤسسي مع الدولة.

الفرع الأول: قيود التمويل وعدم الاستدامة المالية

تُعد مشكلة التمويل من أكثر القضايا تعقيدًا التي تواجه الجمعيات الأهلية. فمعظم هذه الجمعيات تعتمد على المنح الخارجية أو التبرعات الفردية، مما يجعلها عرضة لتقلبات التمويل وضعف الاستمرارية. ويشير تقرير الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "أكثر من 70% من الجمعيات العربية تعتمد على تمويل خارجي غير ثابت، مما يضعف استقلاليتها وقدرتها على التخطيط بعيد المدى.(UNDP, 2022: 48) "

ويؤكد كورتون (Korten, 1990: 47) أن الجمعيات التي تعتمد على التمويل الخارجي غالبًا ما تواجه ضغوطًا لتبني أجندات الممولين بدلًا من أولويات المجتمع المحلي، مما يُضعف أثرها التنموي الحقيقي. كما أن ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في العديد من الدول العربية يُقلل من فرص الحصول على دعم محلي مستدام.

وفي لبنان، تُعاني معظم الجمعيات من **غياب التمويل الذاتي**، إذ تتركز مصادر دعمها في **الجهات الدولية والمنظمات المانحة**، مما يجعلها رهينة للظروف السياسية والتوجهات الخارجية.(ESCWA, 2020: 21) كما أن ارتفاع تكاليف التشغيل وغياب الحوافز الضريبية يفاقمان من الصعوبات المالية التي تحدّ من قدرتها على تنفيذ المشاريع طويلة الأمد.

الفرع الثاني: القيود القانونية والإدارية

يُعد الإطار القانوني المنظم لعمل الجمعيات الأهلية في العالم العربي أحد أهم التحديات التي تُقيد حركتها. ففي العديد من البلدان، تخضع الجمعيات الأهلية لإجراءات ترخيص معقدة ومراقبة بيروقراطية صارمة تحدّ من حريتها في العمل. وتشير منظمة فريدوم هاوس (Freedom House, 2021) إلى أن بعض القوانين العربية "تُفرط في فرض الرقابة على التمويل والنشاطات، وتُقيد قدرة الجمعيات على التواصل الدولي أو تنفيذ مبادرات مستقلة." وفي لبنان، ورغم أن الدستور يكفل حرية التنظيم الأهلي، فإن التفاوت في تطبيق القوانين وغياب سياسة وطنية موحدة للمجتمع المدني يؤديان إلى ازدواجية في المعايير وضعف التنسيق المؤسسي .(UNDP Lebanon, 2019: 63) كما تُعاني الجمعيات من

البيروقراطية في التسجيل والتقارير المالية، وافتقارها إلى الدعم القانوني والإداري الكافي، مما يحد من قدرتها على التوسع المؤسسي وتنفيذ برامجها بفاعلية.

الفرع الثالث: ضعف التنسيق مع الدولة والقطاع الخاص

رغم تنامي دور الجمعيات الأهلية، فإن التنسيق بينها وبين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ما زال محدودًا في أغلب الدول العربية. ويشير فريدمان (Friedmann, 1992: 34) إلى أن ضعف الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني يؤدي إلى "تشتت الجهود وتكرار البرامج التنموية دون أثر مستدام." وغالبًا ما يُنظر إلى الجمعيات الأهلية على أنها كيانات موازية أو منافسة للدولة، وليست شركاء في التنمية، مما يقلل من فرص التعاون الفعّال في وضع الخطط المحلية أو تنفيذ المشاريع المشتركة. كما أن ضعف قنوات التواصل الرسمية، وغياب البيانات الوطنية المحدثة حول عمل الجمعيات، يؤدي إلى تكرار الجهود وتضارب الأولويات.

ويُشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA, 2020: 29) إلى أن التعاون بين الدولة والجمعيات في لبنان يظل "محدودًا وغير منظم"، إذ يقتصر في أغلب الأحيان على برامج مؤقتة أو استجابات إنسانية قصيرة الأجل، دون وجود إطار استراتيجي للشراكة المستدامة. إضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن العلاقة بين الجمعيات والقطاع الخاص لم تُستثمر بعد بما يكفي، رغم الإمكانات الكبيرة للشراكات الثلاثية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي في دعم التنمية المحلية

الفرع الرابع: تحديات داخلية وهيكلية

تواجه العديد من الجمعيات أيضًا **تحديات داخلية** تتعلق بالحوكمة والإدارة، أبرزها:

- ضعف الكفاءات الإدارية والتقنية.
- غياب التخطيط الاستراتيجي والرؤية طويلة الأمد.
- نقص التدريب في إدارة المشاريع ومتابعة تقييم الأثر.
- محدودية الشفافية والمساءلة المالية في بعض الجمعيات.

ويشير سالمون (Salamon, 1994: 18) إلى أن "ضعف البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية يحد من قدرتها على الاستمرارية والمساءلة أمام المجتمع والدولة." لذلك، فإن إصلاح البنية التنظيمية والحوكمة الداخلية يُعدّ شرطًا أساسيًا لتعزيز فاعليتها في التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: آفاق تطوير الدور التنموي للجمعيات الأهلية

تُعد الجمعيات الأهلية اليوم من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، لما تمتلكه من قدرة على الوصول المباشر إلى المجتمعات المحلية، وفهم احتياجاتها الحقيقية، وتعبئة طاقاتها البشرية. غير أن فاعلية هذه

الجمعيات تبقى رهينة بقدرتها على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز كفاءتها المؤسسية والحوكمية. ولذلك، فإن تطوير أدائها يتطلب إطارًا استراتيجيًا شاملًا يُعزز الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص، ويضمن الشفافية، ويركز على بناء القدرات المؤسسية والموارد البشرية.

الفرع الأول: تعزيز الشراكات الاستراتيجية المتكاملة

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الشراكات بين الجمعيات الأهلية والدولة والقطاع الخاص أصبحت أحد المفاتيح الأساسية لتعزيز فاعلية العمل التنموي(Friedmann, 1992: 34 ؛.(UNDP, 2021: 51
فلم تعد التنمية مسؤولية جهة واحدة، بل هي عملية تشاركية تتقاطع فيها الأدوار بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ويرى كورتون (Korten, 1990: 46) أن الجمعيات الأهلية لا يمكنها تحقيق أهدافها التنموية بمعزل عن بقية الفاعلين، بل يجب أن تعمل ضمن شبكة من العلاقات التعاونية القائمة على التكامل لا التنافس. وفي هذا السياق، توصي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA, 2020: 31) بضرورة "إنشاء مجالس وطنية مشتركة للتنمية المحلية تضم ممثلين عن الجمعيات الأهلية والبلديات والقطاع الخاص لتنسيق الجهود ووضع أولويات التنمية."

كما أن تطوير شراكات تنموية ثلاثية (Public–Private–Civil Partnerships) يمكن أن يسهم في:

- تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.
- تبادل الخبرات والموارد بين الجمعيات والقطاع الخاص.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعمها للمشروعات المجتمعية.

وتُعد التجربة اللبنانية في التعاون بين الجمعيات التنموية والبلديات نموذجًا ناجحًا في هذا المجال، حيث أظهرت الدراسات (UNDP Lebanon, 2019: 68)أن المشاريع المشتركة في المناطق الريفية اللبنانية أدت إلى تحسين الخدمات الأساسية وزيادة فرص العمل وتعزيز التماسك الاجتماعي.

الفرع الثاني: ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة

تُعتبر **الشفافية والمساءلة** من أهم عناصر تطوير الأداء المؤسسي للجمعيات الأهلية. فهي تعزز ثقة المجتمع والدولة والممولين في أنشطة الجمعيات، وتضمن استخدام الموارد بشكل عادل وفعّال. ويرى

سالمون (Salamon, 1994: 19) أن الجمعيات التي تتبنى نظمًا شفافة في إدارة مواردها ومشاريعها "تحقق أثرًا تنمويًا أكبر وتتمتع بمصداقية مجتمعية أطول مدى."

ومن أجل ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، ينبغي أن تلتزم الجمعيات بما يلي:

1. إصدار تقارير دورية علنية عن أنشطتها ومصادر تمويلها وموازناتها السنوية.
2. تطبيق نظم محاسبية واضحة ومعايير تدقيق مستقلة.
3. تفعيل مجالس الإدارة والمساءلة الداخلية بما يضمن المشاركة والديمقراطية في اتخاذ القرار.
4. اعتماد مدونات سلوك مهنية وأخلاقية تنظم العلاقة مع المجتمع والدولة والممولين.

وقد أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2022: 57) بضرورة إدماج الجمعيات الأهلية في برامج وطنية لبناء القدرات الإدارية والمالية، لتعزيز قدرتها على إدارة المشاريع التنموية وفق معايير الشفافية الدولية.

الفرع الثالث: بناء القدرات المؤسسية والبشرية

يُعد بناء القدرات المؤسسية والبشرية من أبرز متطلبات تطوير الجمعيات الأهلية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون وجود كوادر مؤهلة ونظم إدارية فعّالة. ويشير جون فريدمان (Friedmann, 1992: 37) إلى أن "تمكين المجتمعات المحلية يبدأ من تمكين المؤسسات الوسيطة التي تمثلها، من خلال تطوير قدراتها التنظيمية والمعرفية."

وتتضمن عملية بناء القدرات ثلاث مستويات أساسية:

1. **المستوى المؤسسي** :تعزيز البنية التنظيمية للجمعيات، وتحسين أنظمة المتابعة والتقييم، وتبني خطط استراتيجية طويلة المدى.
2. **المستوى البشري** :تدريب الكوادر على مهارات التخطيط وإدارة المشاريع وجمع البيانات وإدارة الأزمات.
3. **المستوى التقني** :توظيف التكنولوجيا في إدارة الموارد والمشروعات، وتطوير قواعد بيانات دقيقة لدعم اتخاذ القرار (Ahmad & Abu Talib, 2015: 18).

وفي السياق العربي، أطلقت عدة مبادرات إقليمية تهدف إلى رفع كفاءة الجمعيات الأهلية مثل برامج "تمكين المجتمع المدني العربي" التي تشرف عليها الـ UNDPوESCWA، وتركز على التدريب الإداري، والتواصل الفعّال، والتقييم القائم على النتائج.

الفرع الخامس: نحو إطار استراتيجي للتفعيل التنموي

استنادًا إلى ما سبق، يمكن اقتراح **إطار استراتيجي لتفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية** يقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسة:

1. **الشراكات التشاركية:** تأسيس منظومات تعاون دائمة بين الجمعيات والبلديات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، لضمان تكامل الجهود وتحقيق الأثر المستدام.(ESCWA, 2020: 35)
2. **الشفافية والحوكمة:** اعتماد نظم رقابية داخلية وخارجية، ونشر البيانات المالية والإدارية لتعزيز ثقة المجتمع والممولين (Salamon, 1994: 20)؛ UNDP, 2022: 59).
3. **بناء القدرات والتطوير المؤسسي:** تنفيذ برامج تدريب مستمرة للعاملين في الجمعيات، وتطوير البنية الإدارية والمالية والتقنية، وربطها بالتحول الرقمي والإدارة الذكية(Friedmann, 1992: 37) ؛ Korten, 1990: 48).

إن تطبيق هذا الإطار يسهم في تحويل الجمعيات الأهلية من كيانات تنفيذية محدودة التأثير إلى مؤسسات تنموية فاعلة ومستقلة قادرة على دعم التنمية المحلية والوطنية في سياق مستدام.

يمكن القول إن مستقبل الجمعيات الأهلية في التنمية العربية يتوقف على مدى قدرتها على تطوير ذاتها مؤسسيًا وفكريًا، وعلى انفتاحها على الشراكات والمساءلة العامة. فإذا ما تم تعزيز استقلالها المالي، وتحديث أطرها القانونية، وتفعيل شراكتها مع مؤسسات الدولة والمجتمع، فإنها ستصبح ركيزة استراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين الإنسان.

وبذلك، فإن آفاق تطوير الدور التنموي للجمعيات الأهلية لا تقتصر على تحسين أدائها فقط، بل تمتد إلى بناء منظومة مجتمعية متكاملة تشاركية، تجعل من العمل الأهلي أحد أهم أعمدة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي (UNDP, 2021؛ ESCWA, 2020؛ Korten, 1990).

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية لزيادة الإنتاج والدخل، بل هي عملية شاملة متعددة الأبعاد تهدف إلى الارتقاء بالإنسان والمجتمع معًا، من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. ويتضح أن الإنسان يمثل محور التنمية وغايتها، إذ تقوم التنمية الحقيقية على تمكينه من المشاركة في صياغة واقعه وتحسين جودة حياته. كما تبين أن التنمية الحديثة تتوزع إلى أنواع مترابطة تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والمحلية، حيث تُكمل كل منها الأخرى في منظومة متكاملة؛ فالتنمية الاقتصادية توفر الموارد، والاجتماعية تحقق العدالة، والمحلية تُحوّل الخطط إلى واقع ملموس على مستوى المجتمعات.

كذلك أكدت الدراسة الدور الحيوي للجمعيات الأهلية بوصفها حلقة وصل بين الدولة والمجتمع، تساهم في دعم التنمية المستدامة من خلال برامج التعليم والصحة وتمكين المرأة والمشروعات الصغيرة، وأثبتت التجربة اللبنانية والعربية أن هذه الجمعيات أصبحت عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشراكة المجتمعية وتعبئة الطاقات المحلية لخدمة أهداف التنمية

أولاً: النتائج

1. التنمية عملية متكاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولا يمكن تحقيقها من خلال بُعد واحد.
2. الإنسان هو أداة التنمية وهدفها؛ فتمكينه من التعليم والمشاركة يعزز قدرته على تحقيق التغيير المستدام.
3. الجمعيات تُسهم في سد الفجوات التنموية التي تعجز عنها مؤسسات الدولة، وتُعد فاعلًا أساسيًا في تحقيق التنمية المحلية.
4. تحقيق التنمية الشاملة يبدأ من المستوى المحلي، عبر مبادرات قاعدية قائمة على المشاركة المجتمعية .
5. التحديات المعوقة أبرزها ضعف التمويل، القيود القانونية، غياب التنسيق المؤسسي، وضعف القدرات الإدارية للجمعيات.
6. نجاح العمل الأهلي يعتمد على مدى تبنيه لمبادئ الشفافية والتخطيط المشترك مع الدولة والقطاع الخاص.
7. النموذج العربي واللبناني رغم خصوصية السياقين، إلا أن التجربة اللبنانية تمثل نموذجًا متقدمًا في دمج المجتمع المدني ضمن عملية التنمية المحلية المستدامة.

ثانياً: أبرز التوصيات

1. ضرورة تحديث القوانين المنظمة للعمل الأهلي في الدول العربية لضمان حرية التنظيم والتمويل والمشاركة، مع تبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيع الشفافية
2. إنشاء مجالس وطنية ومحلية مشتركة تجمع بين الجمعيات والقطاعين العام والخاص لتنسيق الجهود التنموية، وتحديد الأولويات على أسس واقعية
3. تمكين الجمعيات من التمويل الذاتي عبر تنمية مشروعات استثمارية صغيرة مستدامة، وتشجيع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لتأمين مصادر دعم محلية دائمة
4. تطوير برامج تدريب مستمرة للعاملين في الجمعيات في مجالات الإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، والتقييم، والحوكمة
5. إلزام الجمعيات بنشر تقارير مالية وأنشطة سنوية، واعتماد نظم تدقيق ومراقبة مستقلة لتعزيز الثقة والمصداقية.
6. تبني نموذج تنموي عربي تشاركي يستند إلى قيم العدالة، والمواطنة، والاستدامة، ويستفيد من التجارب الإقليمية الناجحة كالتجربة اللبنانية في الشراكة بين البلديات والجمعيات.

7. دمج الجمعيات في الخطط الوطنية للتنمية بحيث لا تظل جهودها متفرقة، بل تصبح جزءًا من المنظومة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030.

المراجع:

المراجع العربية

1. صعب، أحمد .(1985) *التنمية الاجتماعية: المفهوم والأسس* .بيروت: دار النهضة العربية.
2. غيث، حافظ .(1981) *علم الاجتماع التطبيقي ومجالات الممارسة* .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
3. محمود، محمد .(2007) *التنمية الشاملة وأبعادها الاجتماعية* .القاهرة: دار الفكر العربي.
4. زايد، عبد الحميد .(1980) *التنمية المحلية والمجتمع المحلي* .القاهرة: دار النهضة العربية.
5. حلاوة، سامي .(2010) *التنمية الاجتماعية في الوطن العربي* .عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
6. الحبيب، عبد الله (1421هـ) .*الاقتصاد والتنمية في الوطن العربي* .الرياض: مكتبة العبيكان.
7. رشيد، عبد الرحمن .(1986) *التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية* .القاهرة: دار النهضة.
8. رزيق، عبد الله .(2004) *مفاهيم التنمية: رؤية اجتماعية معاصرة* .الجزائر: دار المعرفة.
9. عبد الرحمن، محمد .(1997) *التنمية المستدامة في الوطن العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. القريشي، يوسف .(2007) *الاقتصاد والتنمية في المجتمعات العربية* .عمان: دار مجدلاوي للنشر.
11. العيسوي، عبد الرحمن .(2002) *الاستراتيجيات التنموية البديلة* .القاهرة: دار المعارف.
12. الداهري، حسن .(1998) *الزراعة والتنمية الريفية* .صنعاء: جامعة صنعاء.
13. عبد اللطيف، ناصر .(2001) *التنمية المحلية ودور المجتمع المدني* .الرياض: معهد الإدارة العامة.
14. بكري، محمود .(1988) *مقدمة في التنمية الاقتصادية* .القاهرة: دار النهضة العربية.
15. شلبي، عبد الله .(2002) *العمل الأهلي في العالم العربي: الواقع والآفاق* .القاهرة: دار المعارف.
16. علي، فوزي .(2008) *تاريخ العمل الخيري في المجتمعات العربية* .القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية.

المراجع الأجنبية

1. **Amin, S.** (1974). *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment*. New York: Monthly Review Press.
2. **Ahmad, M., & Abu Talib, M.** (2015). *Local Development and Community Empowerment*. Kuala Lumpur: University of Malaya Press.
3. **Barro, R., & Sala-i-Martin, X.** (2004). *Economic Growth (2nd ed.)*. Cambridge, MA: MIT Press.
4. **Brundtland, G. H.** (1987). *Our Common Future: The World Commission on Environment and Development*. Oxford: Oxford University Press.
5. **Chambers, R.** (1997). *Whose Reality Counts? Putting the First Last*. London: Intermediate Technology Publications.
6. **Chambers, R.** (2014). *Rural Development: Putting the Last First*. London: Earthscan.
7. **Clark, J.** (1995). *The State, Popular Participation and the Voluntary Sector*. London: Earthscan.
8. **Cypher, J.** (2014). *The Process of Economic Development (4th ed.)*. Routledge.
9. **Drolet, J.** (2014). *Social Development and Social Work: Learning from Africa*. London: Routledge.
10. **ESCWA.** (2020). *Arab Civil Society and Sustainable Development*. Beirut: United Nations.
11. **Frank, A. G.** (1967). *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*. New York: Monthly Review Press.
12. **Friedmann, J.** (1992). *Empowerment: The Politics of Alternative Development*. Cambridge, MA: Blackwell.
13. **Freedom House.** (2021). *Freedom in the World Report 2021*. Washington, DC.
14. **Hunt, E., & Lautzenheiser, M.** (2015). *History of Economic Thought: A Critical Perspective*. London: Routledge.
15. **Inkeles, A., & Smith, D.** (1974). *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
16. **Inglehart, R., & Welzel, C.** (2010). *Modernization, Cultural Change, and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.

17. **Korten, D. C.** (1990). *Getting to the 21st Century: Voluntary Action and the Global Agenda*. West Hartford, CT: Kumarian Press.

18. **Kuznets, S.** (1966). *Modern Economic Growth*. New Haven, CT: Yale University Press.

19. **Lukkarinen, M.** (2005). *Local Economic Development Policies and Practices*. Paris: OECD Publishing.

20. **McKnight, J., & Kretzmann, J.** (1993). *Building Communities from the Inside Out*. Chicago: ACTA Publications.

21. **Midgley, J.** (2007). *Social Development: Theory and Practice*. London: Sage.

22. **Morishima, M.** (2005). *Human Capital and Economic Development*. Cambridge: Cambridge University Press.

23. **Porter, M.** (1998). *On Competition*. Boston: Harvard Business School Press.

24. **Putnam, R.** (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster.

25. **Rawls, J.** (1971). *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

26. **Salamon, L. M.** (1994). *The Rise of the Nonprofit Sector*. Foreign Affairs, 73(4), 109–122.

27. **Sen, A.** (2014). *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.

28. **Todaro, M., & Smith, S.** (2015). *Economic Development (12th ed.)*. Boston: Pearson.

29. **UN.** (2003). *Handbook on Non-Governmental Organizations*. New York: United Nations.

30. **UNDP.** (2021). *Arab Human Development Report 2021*. New York: United Nations Development Programme.

31. **UNDP Lebanon.** (2019). *Local Development and Civil Society in Lebanon*. Beirut: UNDP.

32. **UNDP.** (2022). *Sustainable Development and Civil Society Partnerships in the Arab Region*. New York: UNDP.

33. **Veyret, Y.** (2005). *Développement Durable: Enjeux et Perspectives*. Paris: Armand Colin.